

تقرير الشال

## 4,7 مليارات دينار عجز متوقع للسنة المالية الحالية

أوضح تقرير «الشال» الاقتصادي أن معدل سعر برميل النفط الكويتي لمعظم ديسمبر بلغ نحو 50 دولارا، مرتفعا 8,5 دولارا للبرميل، أي ما نسبته 20,6%، عن نوفمبر البالغ 41,5 دولارا للبرميل، وهو أيضا أعلى بنحو 15 دولارا للبرميل، أي بما نسبته 43% عن السعر الافتراضي الجديد المقدر في الموازنة الحالية والبالغ 35 دولارا للبرميل، وأعلى بنحو 5 دولارات من سعر البرميل الافتراضي للسنة المالية الفاتحة البالغ 45 دولارا. وكانت السنة المالية الفاتحة 2016/2015، التي انتهت بنهاية مارس الفائت قد حققت، لبرميل النفط الكويتي، معدل سعر، بلغ 42,7 دولارا، أي أن معدل سعر البرميل لديسمبر 2016 ارتفع 17,1% عن معدل سعر البرميل للسنة المالية الفاتحة، وارتفع 60,9% عن معدل سعر البرميل لديسمبر 2015.

وقدر التقرير أن تكون الكويت قد حققت صافي إيرادات نفطية في ديسمبر، بما قيمته 1,1 مليار دينار، وعليه يفترض أن تكون قد حققت إيرادات نفطية حتى نهاية ديسمبر الفائت 9 أشهر- بما قيمته 9,3 مليار دينار. وإذا افترضنا ثبات مستوى الإنتاج والأسعار على حالهما، ستبلغ الإيرادات النفطية المتوقعة نحو 12,6 مليار دينار، أي بما نسبته 146% من قيمة الإيرادات النفطية المقدرة في الموازنة، للسنة المالية الحالية، بكاملها، والبالغة نحو 8,6 مليارات دينار، ومع إضافة نحو 1,6 مليار دينار، إيرادات غير نفطية، ستبلغ جملة الإيرادات المتوقعة، خلال الفترة نحو 14,2 مليار دينار.

ولو تحقق ذلك، وبافتراض صرف كل المقدر بالموازنة والبالغ نحو 18,9 مليار دينار، ومن دون اقتطاع ما يرحل لاحتياطي الأجيال القادمة لأنه أمر لا معنى له في حالة تحقق عجز يسول من الاحتياطي العام أو بالاقتراض بضمان احتياطي الأجيال القادمة، فإن العجز الفعلي قد يبلغ نحو 4,7 مليار دينار. ولكن رقم العجز قد يكون أكبر أو أقل وفقا لتطورات أسعار النفط في الشهور الثلاثة المتبقية من السنة المالية الحالية، ويخفضه أي اقتطاع من النفقات المقدرة في الموازنة عند مراجعة النفقات الفعلية في الحساب الختامي، وفي كل الأحوال، ستستمر السنة المالية الحالية بتحقيق عجز حقيقي ومتصل للسنة المالية الثانية على التوالي.



## ارتفاع الناتج المحلي إلى 38 مليار دينار في 2017

إنماء البلد في المستقبل. ومع ضعف معدلات النمو الاقتصادي المحلي، ومع بدء سياسة نقدية انكماشية، ومع عجز بائن لدى الإدارة العامة لتبني وتطبيق سياسات إصلاح مالي واقتصادي حقيقية، وتنامي أحداث العنف الجيوسياسية في الإقليم، كلها أدت إلى انحسار الثقة، وسببت ضغطا على سيولة وأسعار الأصول الرئيسية في الكويت. فبعد فقدان البورصة لنحو 35,2% من سيولتها، وفقدان مؤشر الشال نحو 17,6% من قيمته في 2015، فقدت البورصة نحو 27,5% من سيولتها ونحو 0,8% من قيمة مؤشر الشال في عام 2016 والذي شهدت نهاياته ارتفاع أسعار النفط، ومن نتائجه استمرار انحسار قيم ثروات الناس في السوق المحلي، ومعها انحسار قيم رهنات البنوك من الأسهم، ولم يكن سوق العقار أفضل حالا، فبعد فقدان 33,5% من سيولته في عام 2015، فقد نحو 28% من سيولته في عام 2016. أرقام شهر ديسمبر تقديرية- وفقدت معظم مكونات السوق- خاص، استثماري وسكني- هامشا من أسعارها.

الإصلاح المالي من أقل البنود من حيث التأثير على ردم الفجوة المالية- الديزل والكهرباء والماء والبنزين- وأكثرها إثارة للاعتراض والجدل، بينما انفلتت مصروفات الدفاع ونفقات العلاج في الخارج وباضعاف أثر إجراءات الإصلاح المالي. وحتى تلك الإجراءات، تم بعد المساومة إعفاء السكن الخاص للمواطنين من زيادة رسوم الكهرباء والماء، كما تم منح المواطنين 75 ليتر بنزين خصوصي مجانا شهريا. بمعنى آخر، غابت القدوة لدى الحكومة، وجاءت أولوياتها عكسية، وجاء رد فعل الشارع عليها في نتائج الانتخابات النيابية في 26 نوفمبر 2016 الذي عاقب فيه مجلس 2013 والحكومة، ولكنها لم تنفع وعادت نفس الحكومة، وعليه يكاد يكون من المستحيل تبني أي سياسات جوهرية للإصلاح المالي أو الاقتصادي.

ويعتقد أن اتجاه الحكومة إلى سوقي الاقتراض المحلي والعالمي، بالإضافة إلى تسهيل أصول ضمن احتياطياتها المالية، بات من المؤكد عدم استدامة الوضع المالي والاقتصادي، وتداعيات عدم الاستدامة مراهنة خطيرة على استقرار وليس

نذكر التقرير إن وحدة المعلومات مجلة «الإيكونوميست» عدلت تقديراتها للأداء التاريخي للاقتصاد المحلي من سالب 1,6 و2,1% لعامي 2014 و2015 على التوالي، إلى الموجب بحدود 0,5% لعام 2014، وموجب بنحو 1,8% لعام 2015.

وتوقعت المجلة أن يستمر نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الموجب بنحو 2,3% لعام 2016، ويضعف ليصبح بحدود 1,6% لعام 2017، ثم يستعيد بعض القوة ليكنمو بنحو 2,6% في عام 2018. أي يظل نمو ضعيفا في كل الأحوال وعاجزا عن خلق ما يكفي من فرص عمل، كما توقعت أن يهبط الناتج المحلي الإجمالي الاسمي إلى 32 مليار دينار في 2016 من المستوى القياسي البالغ 49,4 مليار دينار في 2013. ليرتفع إلى مستوى 37,9 مليار دينار في 2017، ثم إلى مستوى 41 مليار دينار في 2018.

وبلغت اعتمادات المصروفات للسنة المالية 2017/2016 - أبريل 2016 إلى مارس 2017- نحو 18,8 مليار دينار بتراجع طفيف بنحو 2,2% عن اعتمادات السنة المالية السابقة لها. وبدا مشروع

## 27,5% انخفاضا سنويا لسيولة البورصة

قياس المؤشر نسبة قيمة تداولات الشركة على قيمتها السوقية، فبينما استمر معدل دوران الأسهم لكل السوق ضعيفا وبتحديده 10,9% وتحتاج البورصة إلى ضعف هذا المستوى على أقل تقدير لكي تصبح سائلة، وضعيف حتى لعينة الـ 30 شركة الأعلى سيولة وبتحديده 12,2%، بلغ للشركات الـ 13 نحو 179,1، وبلغ لأعلى شركة نحو 833,1% ولثاني أعلى شركة 567,4% ولثالث أعلى شركة 289,4%، وتظل رغم ارتفاعها، أدنى من معدلات دوران هذه العينة (الـ 30 شركة) من الشركات في عام 2015 البالغة حينها 116,2%.

قيمه 2,1 مليار دينار من إجمالي سيولة البورصة، ومثلت نحو 66,3% من إجمالي قيمته الرأسمالية، وبلغ عدد شركات المضاربة ضمن العينة 13 شركة، واستحوذت على 15,9% من إجمالي قيمة التداولات، أي نحو 457,9 مليون دينار، بينما بلغت قيمتها السوقية 2,2% فقط من إجمالي قيمة شركات البورصة، مقارنة بـ 12 شركة مضاربة في عام 2015، كان نصيبها من القيمة السوقية للبورصة 11,9%، ونحو 17,7% من سيولتها.

ويمكن لمؤشر معدل دوران السهم أن يعطينا زاوية أخرى للنظر إلى حدة تلك المضاربة، حيث

## تخلت عن تسديد 39 مليار دولار من ديون الطاقة المستحقة هل تنتهي موجة إفلاس شركات النفط والغاز؟

تخلف عن تسديد ديون الطاقة المستحقة عن 1% من الشركات في 2014.

وقال الكاتب إن الأمر لم يقتصر على الشركات الأميركية، حيث أشارت وكالة فيتش إلى صعوبات تواجه شركة النفط الفنزويلية PDVSA المملوكة للدولة بسبب تراجع الإنتاج وتراكم ديون سندات اصدرتها بقيمة 13 مليار دولار، وقد تعرضت لهجوم من قبل الحكومة، ولما كانت الحكومة الفنزويلية والشركة تواجهان مشاكل مالية، فإن التخلف عن السداد بات مسألة وقت فقط، لاسيما بعد نجاح الشركة منذ بضعة أشهر في اقتناع الدائنين بتمديد آجال الاستحقاق. وكذلك الحال بالنسبة لشركات أخرى منها اوديربريخت البرازيلية للحفر التي عليها ديون تبلغ 3 مليارات دولار، وشركة كاليفورنيا ريسورسيز بنحو 2,8 مليار دولار وغيرها. وينقل الكاتب عن وكالة فيتش قولها إن عام 2017 سيكون أفضل من 2016 الذي كان مروعا للشركات وإصدارتها ذات العائد المرتفع، حيث إن أسعار النفط الأخذى في الارتفاع ستجعل الشركات في مأمن من الخطر، غير أن انتعاش صناعة النفط والغاز مازال في مهده ولكن ثمة دلائل إيجابية على تحسن الوضع.

«حتى بعد أن بدأت أسعار النفط تستعيد عافيتها، فإننا نغلق حساباتنا لنودع واحدا من أسوأ الأعوام التي شهدتها صناعة النفط العالمية منذ عقود، ففي عام 2016 تخلت شركات صناعة النفط والغاز عن تسديد 39 مليار دولار من ديون الطاقة ذات العوائد المرتفعة والتي أصبحت مستحقة السداد، ويزيد هذا المبلغ بأكثر من 50% عن الديون التي تخلت الشركات عن سدادها في 2015 والتي بلغت 15 مليار دولار، وفقا لأرقام التي نشرتها وكالة فيتش للتصنيف الائتماني». وهذه المقدمة، استهل المحلل النفطي في شركة اويل برايس مقاله بعنوان «نهاية موجة افلاس شركات النفط والغاز»، قال فيه أن عام 2016 كان قاسيا على هذه الشركات التي تمكنت من الصمود في وجه العاصفة في نهاية عام 2014 ومعظم 2015، ولكنها استسلمت لمصيرها لتؤول إلى الافلاس في 2016.

وقال الكاتب إن ثلث شركات الحفر والتنقيب الأميركية عجزت عن تسديد ديونها في 2016، أما إذا أخذنا حالات العجز عن السداد على نطاق أوسع وفي شركات الطاقة ككل، فإن النسبة

## هروب 100 مليار دولار من صناديق الأسهم العالمية

الأسبوع الماضي، حيث خسرت الصناديق الأميركية 1,6 مليار دولار، وهي أكبر خسارة أسبوعية في 8 أسابيع، بحسب «رويترز». وخسرت الأسهم اليابانية التي تضررت من قوة الين 2,4 مليار دولار، في حين خسرت أسهم الأسواق الناشئة 2,5 مليار دولار، في ثاني أسبوع على التوالي يشهد خروج تدفقات. على الجانب الآخر، تلقت صناديق السندات المزيد من الأموال للعام الثامن على التوالي، واجتذبت في الأسبوع الماضي 3,4 مليارات دولار، منهية بذلك موجة تراجيح استمرت على مدار 8 أسابيع بحسب ما ذكره البنك.

وحققت السلع الأولية مكاسب تراوحت بين 50 و60% في 2016، لكن بيانات «بنك أوف أميركا» أظهرت تراجعا محدودا بلغت قيمته 500 مليون دولار من صناديق السلع الأولية الأسبوع الماضي.

قال «بنك أوف أميركا ميريل لينش» إن صناديق الأسهم العالمية نتجة إلى تسجيل أكبر تخارج في عام منذ 2008، حيث شهد الأسبوع الأخير خروج تدفقات بقيمة تفوق المليار دولار. ونتجه الأسهم العالمية والسلع الأولية إلى تسجيل نتائج إيجابية هذا العام، لأسباب منها تحمس المستثمرين لخطة التحفيز البالغة قيمتها تريليون دولار والتي طرحها الرئيس الأميركي المنتخب دونالد ترامب، وإشارات على التعافي الاقتصادي في الولايات المتحدة ومنطقة اليورو.

غير أن العام ككل شهد خروج تدفقات تقرب من 100 مليار دولار، وهي أكبر موجة تخرج منذ العام 2008، بحسب «بنك أوف أميركا ميريل لينش» الذي أظهرت بياناته الخاصة برصد التدفقات، أن الأسهم واصلت خسارة أرضيتها

## «آبل» قد تقلص إنتاج «آيفون» 10% خلال الربع الأول

بالمقارنة مع النموذج الأصغر، إلا أن معاناة الشركة من نقص في أجهزة الشحن الذكية الكاميرا أدى بدوره إلى تقليل قدرتها على تلبية الطلب على هذا النموذج.

وتعني عملية تخفيض الإنتاج أن مبيعات هواتف «آيفون» ليست بأفضل حالا، ولا تشير كما كانت الشركة تتوقع، كما أن انخفاض مبيعات هواتف «آيفون» يعني انخفاض مبيعات شركة «آبل» ككل وانخفاض أرباحها، وهو أمر لا ترغب الشركة بتجربته بعد تسجيلها انخفاضا في المبيعات لثلاثة أرباع متتالية.

وتتوقع شركة أبحاث السوق الأميركية IDC أن تأتي أرقام شحنات الهواتف الذكية عالميا في العام 2016 على قدم المساواة مع أرقام الشحنات في العام 2015. ويظهر وجود طلب قوي على هاتف «آيفون 7» الجديد في السوق اليابانية، ويرجع الفضل في ذلك جزئيا إلى توافق الهاتف مع الأجهزة التي تستخدم عادة لخدمات مثل الدفع الإلكتروني، إلا أن السوق اليابانية لا تشكل سوى 10% من سوق الهواتف الذكية العالمية، ولا يمكنها أن تعوض تراجع الطلب عموما.

العربية.نت: تتجه شركة «آبل» إلى تخفيض إنتاجها من هواتفها الذكية «آيفون» بنسبة 10% على أساس سنوي، خلال الربع الأول من عام 2017، وذلك وفقا لحسابات مؤشر نيكاي المستند إلى بيانات الموردين.

وتأتي هذه الحركة بعد قيام الشركة في العام 2016 بتخفيض إنتاجها بنسبة 30% خلال الفترة بين شهري يناير ومارس، بسبب المخزون المتراكم لديها من هواتف «آيفون 6 إس» من نهاية العام 2015، وتؤثر عملية تخفيض الإنتاج الجديدة على هواتف «آيفون 7»، التي كشفت الشركة عنها النقاب في شهر سبتمبر، بنسبة 20%، وذلك لأن مبيعات هذا الهاتف لا تزال تسير ببطء شديد أكثر مما كانت الشركة تتوقع.

وتتجرع المعلومات المتعلقة بعملية إنتاج أحدث نماذج هواتف «آيفون»، ومعلومات المبيعات العالمية، تخفيض إنتاج كلا النموذجين «آيفون 7»، و«7 بلس» في الربع القادم من عام 2017 بنسبة 10%.

ويحظى هاتف «آيفون 7 بلس» ذو الشاشة الأكبر والكاميرا الخلفية المزدوجة بشعبية أكبر

## «نور كابيتال ماركتس» تقدم ندوة تثقيفية حول الأسواق العالمية



جانب من الندوة

أقامت شركة «نور كابيتال ماركتس» ندوة تثقيفية استمرت يومين حول الأسواق العالمية والعوامل المؤثرة على تحركاتها وما يهتم المستثمرين في هذا المجال، حيث حضر الندوة العديد من المهتمين بالاستثمار بالتداول الإلكتروني وقدمها د.يوسف الهدود مع فريق خبراء «نور» لتعريف تطبيقاته الأساسية مثل التداول بالنفط والذهب والعملات العالمية. وقالت مساعدة مدير تطوير الأعمال في شركة «نور»، ندى سليمان: «تتمحور مساعينا حول تقديم الدعم المستمر لعملائنا عن طريق فرق المبيعات وخدمة العملاء ونحرص على التواصل مع المستثمرين والمهتمين بأعمالنا وقد لاحظنا

جهاث عدة من ضمنها معهد العالم ومواكبة ما توصلت له العلوم الحديثة في قطاع المال والأعمال، وبالتالي فهو يمثل نافذة لـ«بيتك» لترجمة ما يكتسبه السامع ونقل الخبرات يعزز من فعالية ادائه ودوره في البنك. من جانبه، أكد مدير تنفيذي إدارة المواهب في «بيتك» عماد مرزى أن فوز الدعيج في منحة «Mansion House» يعكس نجاح جهود التدريب وتطوير لرفع مهارات وقدرات الكوادر البشرية في «بيتك»، مع حرصنا على توفير كل الأدوات التي تمكنهم من تحقيق النجاح والتميز، وبالتالي المساهمة في زيادة الكفاءة الانتاجية للموظف، مشيرنا إلى سعي «بيتك» إلى الاستثمار الدائم في موارده البشرية وتذليل العقبات امامهم وتمهيد الطريق لهم لمزيد من التميز. وأضاف مرزى أن فوز الدعيج بهذه المنحة الدراسية المرموقة ممثلا لـ«بيتك» والقطاع المصرفي بالكويت جاء بعد جهود تنسيق مع

## مقدمة من عمدة لندن.. ومتخصصة في قطاع المال والأعمال موظف من «بيتك» يفوز بمنحة «مانشن هاوس»

الحاصلين على البعثة حول العالم ومواكبة ما توصلت له العلوم الحديثة في قطاع المال والأعمال، وبالتالي فهو يمثل نافذة لـ«بيتك» لترجمة ما يكتسبه السامع ونقل الخبرات يعزز من فعالية ادائه ودوره في البنك.

من جانبه، أكد مدير تنفيذي إدارة المواهب في «بيتك» عماد مرزى أن فوز الدعيج في منحة «Mansion House» يعكس نجاح جهود التدريب وتطوير لرفع مهارات وقدرات الكوادر البشرية في «بيتك»، مع حرصنا على توفير كل الأدوات التي تمكنهم من تحقيق النجاح والتميز، وبالتالي المساهمة في زيادة الكفاءة الانتاجية للموظف، مشيرنا إلى سعي «بيتك» إلى الاستثمار الدائم في موارده البشرية وتذليل العقبات امامهم وتمهيد الطريق لهم لمزيد من التميز. وأضاف مرزى أن فوز الدعيج بهذه المنحة الدراسية المرموقة ممثلا لـ«بيتك» والقطاع المصرفي بالكويت جاء بعد جهود تنسيق مع



عماد مرزى

مرزى: فوز الدعيج يعكس نجاح تطوير الكوادر البشرية في «بيتك»



حصل محلل أول ادارة المخاطر الكمية في بيت التمويل الكويتي «بيتك»، عبدالرحمن فهد الدعيج على منحة «Mansion House» المرموقة المتخصصة في قطاع المال والأعمال والمقدمة من عمدة لندن في المملكة المتحدة اللورد الدكتور اندرو بارملي، بعد أن تمكن من اجتياز المقابلات المطلوبة تحت إشراف لجنة تحكيم في السفارة البريطانية في الكويت وبحضور مدير ادارة التدريب في معهد الدراسات المصرفية، الأمر الذي يؤكد كفاءة وتميز الكوادر الوطنية الشابة العاملة في «بيتك». وشاركت جميع البنوك المحلية في هذه المنحة، إلا أن كفاءة وتميز الدعيج مكانه من الفوز بها، وبهذا يكون ممثلا لـ«بيتك» وللقطاع المصرفي في الكويت في هذه المنحة الدراسية المرموقة التي تفتح آفاقا واسعة من التحصيل العلمي لأخر التطورات الفنية والتقنية في الصناعة المصرفية وما يرتبط بها من أدوات وخدمات

خدمات إعلانية